

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ،

وعلى موافقة مجلس الريادة ،

قرر :

مادة ١ - يعين في وظيفة رئيس نيابة إدارية السادة وكلاه النيابة الإدارية من الفئة الممتازة :

محمد فريد العريبي .

عبد الحسن رحيم دعبس .

شاكر عبد الهادي الضرغامي .

محمد محمود لبيب .

علی حمود حمود حمودي .

محمد عبد القادر الحفناوي .

مادة ٢ - يعين في وظيفة وكيل نيابة إدارية من الفئة الممتازة السادة وكلاه النيابة الإدارية :

سعد عزيز أمانى .

ذکي أحمد تهامي الطويل .

عبد الناصر علي عبد الناصر .

وهيوب عربان وهيبة .

محمد جنيدى على .

عبد الرؤوف عبد المتولى .

محمد عل الحسيني .

حامد توفيق السيد عبد الوهاب .

مصطفى حسن عبادى .

علي محمد علي عزت .

سيف الدين تمام همام .

فاروق محمود ذكي .

عبد الحمى محمد يوسف .

محمد ناصف أبو زيد العاصى .

فاروق فؤاد بيومى ذكرى .

محمد فؤاد سعد عزب .	أحمد فؤاد عبد العزيز سعودي	حامد عزت المرسى .	محمد سمير غالب .
مادة ٣ - يعين في وظيفة وكيل نيابة إدارية :			
السادة المحامون :			
صبرى محمد سالم الإمام	وكيل نيابة إدارية قبل		
السيد / عبد الرزاق			
عبد الهادى .			
أحمد حامد مطاع			
أحمد خليل محمود نظمى حداية			
محمد وجيه مرسى فارس			
صالح عبد الحميد محمود حسين			
عبد الله الغريب حنفى محمود			
محمد عبد البر حسين سالم			
صلاح الدين لبيب المتولى عبد الوهاب			
محمد شاهير حبيب محروس حبيب			
والسادة ساعدو النيابة الإدارية :			
ابراهيم عبد المعطى بركات .			
أحمد أبو السعود أحد السودة .			
ابراهيم مصطفى عبد الله .			
عبد الرحمن عبد القادر حافظ .			
محمد أحد محمود الجرجاوي .			
عاطف سيد على الدمرادى .			
رفعت محمد عبد الحميد .			
محمد عبد الوهاب القرمانى .			
حسن فهمى أحد فهمى .			
محمد محمود ندا .			
تيسيره موسى إبراهيم طليل .			
الإمام عبد المنعم الإمام الخرجى .			
عبد السلام عبد حسن علي رمضان .			
ممنوع رياض علاما .			
أبو بكر محمد عبد الظاهر .			
محمد مدحت أحد عبد الطيف قنديل .			
بلطى الدين عبد المنعم شوق .			
مبدى عباس دراز .			
مجدى عبد الحافظ محمد عمار .			
فاروق محمد عطية الحناوى .			
عادل أسمر إبراهيم .			

قرر

مادة ١ - يشار كل من :

الأستاذ محمود عز الدين عبد الفتاح حلة ، النائب بمجلس الدولة
 الأستاذ صلاح الدين أحمد فهمي ، « »
 نعمل بإدارة التسيير والقضايا بولاية برقة بالملكة الليبية المتحدة لمدة سنتين تبدأ من تاريخ مغادرتهما أراضي الجمهورية العربية المتحدة مع شغل الوظيفتين بدرجتيهما بالجهاز أثناء فترة الإعارة ، وعل أن يعاملتا مابا طبقا لنص البند الأول من القواعد المالية للوظيفين المعاين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٣

بشأن التصريح للسيدين / حامد زكي وعبد العزيز عبد الوهاب
 بالجمع بين المعاش والمرب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
 وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبلتعيينها ؛
 وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛
 وعلى موافقة مجلس الريادة ؛

قرر :

مادة ١ - ووفقا على ما تم من التصريح للسيدين / حامد زكي وعبد العزيز عبد الوهاب بالجمع بين المعاش المستحق لها ومرتبهما من تلك الأئمان العقاري الأولى في الفترة من ١٥/٧/١٩٦٠ حتى ١٦/١٠/١٩٦١ والثانية في الفترة من ١١/٣/١٩٥٧ حتى ١٦/١٠/١٩٦١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

محمد عبد العزيز أحمد طلبه الماري .
 السيد محمد إبراهيم سالم .
 سمير عثمان محمود دنانه .
 حسين محمود السعيد .
 عفت عطية أحد صالح .

مادة ٤ - يعين في وظيفة مساعد نيابة إدارية السادة :

منى محمود مصطفى .

أحمد الشوادن على مصطفى زيدان .

محمود إبراهيم محمد عذر .

عزيزه حامد الشريف .

عبد الحق محمد إبراهيم رضوان .

مادة ٥ - هل مدير النيابة الإدارية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى المادتين ٥٢٥ و٥٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المدنيين بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن الإعارات ؛
 وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة على ماجاء بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٥ والقواعد المتعلقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الريادة ؛

جمال عبد الناصر